المملكة المغـــربية
الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة

بسم الله الرحمان الرحيم

الرباط ، في
الموافق ل

منشور رقم : 2

إلى

السيد وزير الدولة

والسيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة

الموضوع : حول قواعد تنظيم الادارة المركزية للدولة ومصالحها اللامركزة

ســـلام تـــام بوجـــود مـــولانا الإمـــام ،

وبعد ، كما تعلمون ، فإن التعليمات الملكية السامية الواردة في الخطاب الملكي بتاريخ 12 أكتوبر 1999 الذي جاء بمفهوم جديد للسلطة وكذا في الرسالة الملكية حول التدبير اللامتمركز للاستثمار بتاريخ 9 يناير 2002، تدعو على التوالي إلى : " **أن اللامركزية لا يمكن أن تحقق الأهداف المتوخاة منها إلا إذا واكبها مسلسل عدم التركيز ...**" وإلى ضرورة "**...إعداد إصلاح لهيكلة المندوبيات للمزيد من التفاعل والتضامن والتقريب فيما بينها ...**".

وتنفيذا للتعليمات المولوية السامية ، جعل التصريح الحكومي مـــن " **إحداث تغييرات على مستوى الهياكل** " أحد الانشغالات الحكومية الأساسية .

في هذا الاطار ، أعطى السيد الوزير الأول توجيهاته من أجل الاسراع في عملية إصلاح الهياكل الادارية وعرض مشاريع النصوص المتعلقة بها على أنظار

اللجنة المكلفة بإصلاح الهياكل الادارية المحدثة لدى الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة في أجل لا يتعدى 31 ماي 2003.

إن المنظور الجديد لتحديث القطاعات العامة المتمثل في إرساء أسس إدارة حديثة وفعالة ومسؤولة يقتضي وضع إطار واضح وملائم يستجيب للمتطلبات الملحة للقطاعات التي تشرفون عليها بهدف إعادة النظر في تنظيم البنيات الادارية بالسرعة والمرونة التي تتطلبها الحاجيات المتجددة للمصالح الادارية وكذا للتطورات التي يعرفها مجال التنظيم.

وفي سياق تسريع مسطرة المصادقة على المشاريع المتعلقة بإصلاح الهياكل الإدارية وحتى تتلاءم الهيكلة القائمة مع الأهداف المرسومة في البرامج الآنية والمستقبلية لقطاعكم ، فإن الاختيار المناسب لهذه الهياكل يعتبر شرطا أساسيا لضمان سير الادارة على الوجه الأكمل.

وتيسيرا لهذا العمل ، فإن الوزارات مدعوة إلى مراجعة هياكلها الادارية وعرض مشاريع النصوص المعدة من طرفها في هذا الشأن على مسطرة المصادقة طبقا للأنظمة الجاري بها العمل.

وفي هذا الصدد ، فإني ألتمس منكم حث مصالحكم المختصة على إرفاق مشاريع المراسيم المتعلقة بتحديد تنظيم واختصاصات المصالح المركزية ، في نفس الوقت بمشاريع قرارات تتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم المصالح اللامركزة في إطار تصور شمولي للهيكلة الجديدة للقطاع الذي تشرفون عليه . وبهذه المناسبة، أثير انتباهكم إلى أن إعادة تنظيم الهياكل الإدارية المركزية

واللامركزة تقتضي، قبل عرضها على أنظار اللجنة المكلفة بإصلاح الهياكل الإدارية الأخذ بعين الاعتبار لمـــا يلي :

أولا : ضرورة التقيد بالمبادئ التالية :

- تركيز مهام الإدارة المركزية على الوظائف الاستراتيجية المرتبطة بمجالات نشاطها ومراقبة تطبيقها وتقييم نتائجها ،

- اعتماد اللاتركيز الإداري في توزيع الاختصاص ما بين الإدارة المركزية والمصالح اللامركزة كقاعدة عامة ،

- تشجيع القطاع الخاص على القيام ببعض الأنشطة والمهام التي يمكن للإدارة التخلي عنها لفائدة فاعلين آخرين ،

- ضمان وحدة التمثيلية القطاعية على المستوى الترابي وذلك بإدماج المصالح اللامركزة التابعة لنفس القطاع في بنية إدارية واحدة كلما تعددت هذه المصالح على مستوى نفس المجال الترابي ،

- إحداث مصالح لامركزة مشتركة بين وزارتين أو أكثر كلما اقتضت الضرورة تعزيز انسجام تدخلات الإدارات على مستوى الجهة أوالعمالة أوالإقليم للتقليص من المرافق والتنسيق فيما بينها لتنفيذ أهداف مشتركة ،

- ترشيد النفقات العمومية وذلك بحذف أو تقليص الهياكل المركزية مع دمج بعضها في البعض تفاديا للازدواجية في الهياكل والاختصاصات وضرورة مراعاة المهام المسندة إلى المصالح اللامركزة والوكالات والمؤسسات العمومية وكذا المهام المسندة إلى القطاع الخاص أو الممكن إسنادها إليه .

ثانيا : إرفاق مشاريع النصوص المتعلقة بإصلاح الهياكل المقترحة بالوثائق والبيانات التالية :

-مذكرة تقديمية مفصلة حول التوجهات الاستراتيجية للقطاع المعني وعلاقاتها بإعادة التنظيم المقترح في ثلاث نسخ ،

-جدول مقارن يأخذ بعين الاعتبار التطور الكمي والنوعي بين التنظيم الحالي والتنظيم المقترح،

-جذاذات حول اختصاصات كل وحدة مركزية ولامركزة يقترح إحداثها أوحذفها أو إدماجها مع وحدات أخرى ،

-جدول يبين أعداد الموظفين العاملين بكل وحدة إدارية مركزية وخارجية حسب الدرجة والسلم ،

-جذاذة حول الأنشطة التي يقترح قطاعكم إسنادها إلى القطاع الخاص لممارستها.

واعتبارا لأهمية هذه العملية التي يتوخى منها ملاءمة الهياكل الادارية وعقلنة التدبير العمومي تجسيدا للتوجيهات المولوية السامية المشار اليها أعلاه ، وتفعيلا للتصريح الحكومي في شقه المتعلق بإصلاح الادارة ، فإني ألتمس منكم العمل على الالتزام بالمبادئ الواردة في هذا المنشور وموافاتي بمشاريعكم قبل 31 ماي 2003 حتى يتسنى عرضها على مسطرة المصادقة والشروع في تنفيذها ابتداء من شهر دجنبر لهذه السنة.

وتقبلوا خالص التحيات ، والسلام .

الوزير المكلف بتحديث
القطاعات الوزارية

الدكتور نجيب الزروالي وارثي